جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التوجيه النحوي والدلالي للأوجه الضعيفة عرضًا ودراسة

الدكتورة

هيفاء بنت عبد الرحمن بن محمد الحواس

أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

التوجيه النحوي والدلالي للأوجه الضعيفة عرضًا ودراسة

هيفاء بنت عبد الرحمن بن محمد الحواس

قسم النحو والصرف - قسم اللغة العربية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: h-alhawass@hotmail.com

الملخص

أبرزت هذه الدراسة خمسًا من المسائل النحوية، وآراء النحاة حولها، ووقفتْ الدراسة على حجج كلٍّ من القائلين في هذه المسائل بالجواز والقائلين بالضعف أو الشذوذ، وعمدتْ إلى توضيح التوجيه النحوي والدلالي للوجه الضعيف في تلك المسائل.

وخلصت الدراسة إلى أن جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر مع عدم إعادة الجار، وجواز حذف العائد المرفوع على الاسم الموصول، وإلى أن القول بالضعف في هذه المسائل من كبار النحاة لايعني الصحة، كما خلصت إلى تعظيم القراءة القرآنية المتواترة، وتغيير القاعدة إذا خالفتها.

الكلمات المفتاحية : الوجه الضعيف، الحجج، التوجيه النحوي والدلالي.

Grammatical and semantic guidance for weak aspects، both presentation and study

Hayfa A. Alhawas
Assistance prof. Arabic Language Dept, Islamic University of Emam Mohammed Ben Saud, KSA, Al hofuf, - Kingdom of Saudi Arabia
Email: h-alhawass@hotmail.com

Abstract

This study highlighted five grammatical issues, and grammatical opinions on them. The study focused on the arguments of both those who say about these issues with permissibility and those who say weakness or anomalies, and the study clarified the grammatical and semantic guidance of the weak aspects in these issues.

The study concluded that it is permissible to sympathize with the name appearing on the conscience with the non-return of the neighbor, and the permissibility of deleting the return raised on the connected name, and that saying weakness in these matters from senior grammarians does not mean true. It also concluded to maximize frequent Quranic reading and change the rule if it violates it.

Keywords : weak aspects, arguments, grammatical and semantic guidance.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

١- موضوع البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فكثيراً ما تحتوي المسائل النحوية على أقوال عدة، وكثيراً ما يختلف النحاة فيما بينهم، فهناك المجيزون والمانعون، وقد ازدادت حدة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في المسائل النحوية، ولاشك أن وراء هذا الخلاف العلمي أسبابه، والتي من أبرزها: محدودية طرق السماع والقياس عند البصريين، في حين اتساعهما عند الكوفيين.

وبالتنقيب في كتب النحو يتبين أن هناك مسائل نحوية اُشتهر فيها القول بالمنع، مع أنَّ القول بالجواز أقرب إلى الصواب، وما زال بعض تلك المسائل لم يُبين فيها الحق، ومازال هناك من يُنكر القول فيها بالجواز، وقد ارتأيتُ أن أبحث في كتب النحو عن تلك المسائل، فأعرضها وأعرض أقوال النحاة حولها، ثمَّ أبين القول الأقرب إلى الصواب مدعماً بالحجج والأدلة.

٢- الدراسات السابقة:

لم تُعن دراسة – على حد اطلاعي – بالتوجيه النحوي والدلالي للأوجه الضعيفة عرضاً ودراسة؛ إلاَّ أن هناك مؤلفات ت ناقشت مسائل الخلاف، منها:

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري(٥٧٧ه).

٢. التبيين عن مذاهب النحويين من البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري(٦١٦ه)

وتأسيساً عليه فقد رأيت تناول هذا الموضوع بالبحث، نظراً لأهميته في الدرس النحوي، ولعدم دراسته من قبل بدراسة أو ببحث مستقل.

٣- منهج البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال قراءة تحليلية للوجه الضعيف في المصادر النحوية، ثم تحديد المسائل النحوية الخلافية، وأذكر الخلاف فيها، وآراء النحاة المؤيدين والمعارضين، وحجج كلٍّ منهم، ثم أصل إلى ترجيح القول الأقرب إلى الصواب مدعماً بأدلة وحجج موضحة التوجيه النحوي والدلالي للقول الصواب.

٤- أهداف البحث: يحاول هذا البحث الكشف عن:

أولاً: بعض الأوجه الضعيفة في الدرس النحوي.

ثانياً: منهج تناول النحاة لهذه الأوجه.

ثالثاً: الآراء المختلفة حول الأوجه الضعيفة والقضايا النحوية الخلافية الفرعية المتصلة بها.

رابعاً: القول الأقرب للصواب في هذا الخلاف.

[٥] خطة البحث:

حدد البحث خطته في مقدمة ومسائل خمس وخاتمة، أما المقدمة فتضمنت: موضوع البحث، والدراسات السابقة، والمنهج، وأهداف البحث، وخطته.

وقد قصرتُ الحديث عن المسائل التي قيل فيها بالضعف، وجعلتُ من بينها مسائل جاءت بها قراءة قرآنية متواترة، وجاءت المسائل الخمس التي عليها مدار البحث على النحو التالي:

المسألة الأولى: الجر على الجوار.

المسألة الثانية: عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر.

المسألة الثالثة: حذف العائد على الموصول.

المسألة الرابعة: إضافة المائة إلى جمع.

المسألة الخامسة: دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات، وأهم المراجع .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الأولى

الجر على الجوار.

قال ابن هشام:" الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره"(١). والشاهد الرئيسي في هذه المسألة هو قولهم:" هذا جُحر ضبٍ خربٍ"، حيث جُرَّ (خربٍ) لمجاورته (ضبٍ) وحقه أن يُرفع لأنه نعتٌ للخبر المرفوع (جُحر).

وقد ذكر سيبويه الجر على الجوار في باب الجر وحصره على الأوصاف، فحينما أورد قولهم:" هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ" قال:" بعض العرب يجُرُّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ".(٢)

والجر على الجوار موضع خلاف بين النحويين، حيث ذهبوا فيه إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: أنه ضعيف، ولا يجوز القياس عليه، ويُقتصر فيه على الوارد المسموع من كلام العرب، وأصحابه هم:

أولاً: ابن جني الذي يعده شاذاً ومن أغلاط العرب، ويرى أن مثله في القرآن كثير، ولكنه حمله على حذف المضاف، ورأى أن أصل قولهم:"جحر ضب خرب" هو:" جحر ضبٍ خربٍ جحره"(٣).

---

(١) . ابن هشام، مغني اللبيب (٩٩٤/١)

(٢) . سيبويه، الكتاب (٤٣٦/١).

(٣) . ينظر: ابن جني، الخصائص (١٩٣/١).

ثانياً: النحاس الذي غلطه وعدّه شاذاً، ونفى وقوعه في القرآن الكريم، فقال: "لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجلّ ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذّ وهو قولهم، هذا جحر ضبّ خرب، ولا يحمل شيء من كتاب الله عزّ وجلّ على هذا"(١)، واستدلَّ على كونه غلطاً بقول العرب في التثنية:" هذان جحرا ضبّ خربان"(٢).

ثالثاً: السيوطي وقد ضعفه وشذذه، فقال:" الْجَرَّ عَلَى الْجِوَارِ فِي نَفْسِهِ ضَعِيفٌ شَاذٌّ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ إِلَّا أَحْرُفٌ يَسِيرَةٌ"(٣).

الاتجاه الثاني: أنه جائز، وأصحابه هم:

أولاً: أبو البقاء العكبري وقد أجازه، فقال:" وَهُوَ الْإِعْرَابُ الَّذِي يُقَالُ هُوَ عَلَى الْجِوَارِ، وَلَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ أَنْ يَقَعَ فِي الْقُرْآنِ لِكَثْرَتِهِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالشِّعْرِ"(٤).

ثانياً: الزمخشري فحينما ذكر قراءة قوله تعالى:" جانب الطور الأيمن" بفتح (الأيمن) قال:" وقُرِئَ الْأَيْمَنَ بالجر على الجوار، نحو (جحر ضب خرب)"(٥).

(١) . النحاس، إعراب القرآن (١٠٩/١)
(٢) . نفسه، (١٠٩/١).
(٣) . السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (٣١٣/٢).
(٤) . العكبري، التبيان في إعراب القرآن (٤٢٢/١).
(٥) . الزمخشري، الكشاف (٧٩/٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثالثاً: السمين الحلبي وقد أشار إلى الخفض على الجوار، وقال إنه:" عبارةٌ عن أن يكونَ الشيءُ تابعاً لمرفوعٍ أو منصوبٍ من حيثُ اللفظُ والمعنى فَيُعْدَلَ به عن تَبَعيِّتِه لمتبوعِه لفظاً، ويُخْفَضَ لمجاوَرَتِه لمخفوضٍ، كقولِهم: (هذا جُحْرُ ضَبَّ خَرِبٍ) بجرِّ (خرب)، وكان من حقِّه الرفعُ؛ لأنه من صفاتِ الجحر لا من صفاتِ الضبِّ"(١)، وعدَّها مسألة عند النحويين وبين أنه لايُصار إليها إلا عند أمن اللبس، وعند الحاجة(٢)، وضعفه من حيث الجملة(٣)، وفي موضع آخر بين أن له وجهاً في اللغة، وذكر عدة شواهد عليه، ثم قال:" بَوَّب النحويون له باباً ورتَّبوا عليه مسائلَ وأصَّلوه بقوله:(هذا جُحْرِ ضبٍ خربٍ)، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الاتباعَ فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجهَ له بحالٍ لاقتصروا فيه على المسموع فقط"(٤).

ومن المفيد أن أشير إلى أن الجر على الجوار قالت به العرب، ولكنه لم يشتهر في الاستعمال، ولم تأت شواهد مستفيضة بتأصيله كشأن أي قاعدة أصيلة مضطردة، كما أن الآيات التي عدها بعض العلماء أنها جاءت بالجر على الجوار لم تكن كذلك، وإنما لها موقع من الإعراب غير الجر على الجوار، ومن تلك الأمثلة قوله سبحانه:" إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم" "إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم" في يوم عاصف" فإن هذه الأوصاف

(١) . السمين، الدر المصون (٢/٣٩٠).
(٢) . السمين، الدر المصون (١٠/ ٦١)، (٤/٢١٠).
(٣) . السمين، الدر المصون(٤/٢١١).
(٤) . السمبن، الدر المصون (٤/٢١٤).

(عظيم، أليم، وعاصف) لليوم، فقد يوصف اليوم بالعظمة وبالألم، وعاصف فإنه وصف لليوم مجازاً، أو يقال على تقدير(عاصف ريحه) وهكذا.

إلا أن مجيئه في قولهم (هذا جحر ضب خرب)، وكذلك في بعض أبيات الشعر كقوله:

كأنما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعينِها ∴ قُطْناً بمستحصِدِ الأوتارِ مَحْلوجِ[1]

بجر «محلوج» وهو صفةٌ ل «قطناً» المنصوبِ، وقول الآخر:

فإياكم وَحيَّةَ بَطْنِ وادٍ ∴ هموزِ الناب ليس لكم بِسِيِّ[2]

بجر «هموز» وهو صفة ل «حية» المنصوبِ، وقول الآخر:

كأن ثُبيراً في عرانينِ وَبْلِه ∴ كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[3]

بجر «المزمل» وهو صفة «كبير» لأنه بمعنى الملتف، وقول الآخر:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[4] ...

---

(١). البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي بركات الأنباري (٤٩٥/٢)، وفي شرح تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي الجياني (٣٠٨/٣)، وفي تمهيد القواعد لناظر الجيش (٣٣١٩/٧).

(٢) .البيت للحطيئة في ديوانه (١٩٠) بلفظ (حديد الناب)، وفي معاني القرآن للفراء (٧٤/٢)، بلفظ (وإياكم)، وفي تمهيد القواعد (٣٣١٩/٧).

(٣) .البيت لامرئ القيس في ديوانه (٢٥)، برواية (كأنّ أبانا في أفانين وَدْقه كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ)، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٣٠٩/٣) بلفظ (أفانين وَدْقه) بلا نسبة، وفي تمهيد القواعد (٣٣٢٠/٧) لامرئ القيس.

(٤) . الرجز لـ(العجاج) عبد الله بن رؤبة في ديوانه (١٤٥)، وفي الإنصاف (٤٩٥/٢)، وفي تمهيد القواعد (٣٣٢٠/٧) بلفظ (نسيج) و(المُزمل) وبزيادة (على ذرى قلّامة المهدّل).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بجرِّ (المُرْمل) وهو صفة (نَسْج)، وغيرها من الأبيات الشعرية.. فإنه يدلنا على أن العرب كانت تحب التناسب وإحداث الموسيقى في اللفظ، وهذا أمرٌ لاينكره عاقل، وهذا ما مايسمى بالاتباع الحركي، ومن ذلك قول الشاعر:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقْ . . مُشْتبهِ الأعلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ [(١)]

إنّما هو (الخفْق)؛ فحرَّك الفاء بحركة الخاء [(٢)].

والآلوسي ذ كر أن إبدال الحركة من الأخرى واقع في فصيح الكلام، كالنقل والإتْباع[(٣)].

وحين الوقوف على الإتباع يتضح أنها ظاهرة شائعة عند القدامى والمحدثين، كما أنها شائعة في القراءات القرآنيَّة، فقد قرأ حمزة قوله سبحانه: "﴿أَن تَأْكُلُوا مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ (النور: ٦١) بكسر الهمزة والميم في (أُمَّهَٰتِكُمْ)، كما قرأ الكسائي (أُمَّهَٰتِكُمْ) بكسر الهمزة[(٤)]؛ إتْباعًا لكسر التاء السابقة في قوله: (بُيُوتِ)، وفتح الميم، وكون

(١) البيت عند البروسي، مجموع أشعار العرب (١٠٤)، وابن منظور، اللسان مادة (خفق)، وان هشام، مغني اللبيب (٧٧٢/٢).
(٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر(١٨).
(٣) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر (١٤٦). والإتْباع الحركي ظاهرة من الظواهر المنتشرة في اللغة العربيَّة، وقد اختلفت تسمياتها ما بين إتباع حركي، أو مطابقة، أو انسجام، أو مماثلة، أو مشاكلة بين الحركات، وهو لأجل المجاورة. والمجاورة هذه ليست حركة بناء، ولا إعراب، وإنما هي حركة اجْتُلبت للمناسبة بين الحرفين المتجاورين؛ فلا تحتاج لعامل، والإتيان بها لمجرد أمر استحساني لفظي، لا تعلُّق له بالمعنى. ينظر: ماهر هاشم، المشاكلة في اللغة العربيَّة (صوتيًّا وصرفيًّا) (١٣)، والدسوقي، حاشية الدسوقي على المغني (١٤٠٣/٢).
(٤) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر (٤١٤).

هذا الإتْباع ظاهرة منتشرة، ووردت فيها قراءات قرآنيَّة متواترة، فإن الجر على الجوار يُحمل عليه.

وعليه فإن القول بجواز وقوعه هو الأقرب للصواب لما ذكرتُ من وجوده في كلام العرب، ولما يحدثه من تناسب وإيقاع مرغوب في الكلام، كما أن وجود ظاهرة الإتباع الحركي تقوي القول بجوازه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثانية

عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر:

وهذه من المسائل التي طال فيها الخلاف بين النحويين، وسببه قاعدة مضطردة عند معظم النحاة، وهي وجوب إعادة حرف الجر مع الضمير المعطوف على اسم ظاهر، فاتجه النحاة في هذه المسألة اتجاهين، بيانهما كالتالي:

الاتجاه الأول: يرى جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر؛ لوروده في قراءات قرآنية، وشواهد شعرية، وأصحابه، هم: يونس، والفراء، وابن مالك وغيرهم.

ففي قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧].

أجاز الفراء أن تكون (ما) في موضع خفض، لأنها معطوفة على الضمير المخفوض في (فيهن) أي: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن(١).

ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتشتمنا ... فاذهبْ فما بِكَ والأيامِ من عجبِ(٢)

عطفت (الأيام) على الضمير (الكاف) دون إعادة الجار، وأنشد أيضاً:

---

(١) . معاني القرآن للفراء (١/٢٩٠).

(٢). البيت بلا نسبة في الإنصاف (٢/٣٨٠)، وفي شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٨٢)، وفي شرح الكافية الشافية (٣/٢٥٠).

آبك أيهْ بي أو مُصدّرِ ∴ من حُمُر الجِلّةِ جَأْب حَشْورِ[١]

عطف (مصدر) على الضمير (الياء) دون إعادة الجار، وقد ذكر هذه الشواهد بعدما قال:" ولم يجز مررتُ بك أنت وزيدٍ، وقد يجوز في الشعر"[٢].

وأنشد الفراء[٣]:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سيُوفَنا ∴ وَمَا بَينَهَا وَالكعْبِ غوطٌ نَفَانِفُ [٤]

حيث ردَّ (الكعب) على (بينها)، وقال الآخر:

هَلَّا سألت بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ∴ وأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاء المُحْرِق

فردَّ (أبي نعيم) على (الهاء) في (عنهم)، وقال العباس بن مرداس:

أكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي ∴ أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا[٥]

عطف (سواها) على الضمير (الهاء) دون إعادة الجار.

---

(١) . البيت بلا نسبة في الكتاب لسيبويه (٣٨٢/٢)، وفي ضرائر الشعر لابن عصفور (١٤٧)، بلفظ (آية). وفي تمهيد القواعد (٣٥٠٠/٧).

(٢) . الكتاب لسيبويه (٣٨٢/٢).

(٣) . معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٨٦/٢).

(٤). البيت لمسكين الدارمي في ديوانه (٥٣)، جمعه وحققه: عبد الله الجبورى وخليل إبراهيم العطية، برواية (وما بينها والكعب منا تنائفُ). وفي التفسير البسيط للواحدي (٢٩٢/٦)، وفي تمهيد القواعد (٣٥٠٠/٧)، وفي المقاصد النحوية للعيني (١٦٤٨/٤).

(٥). البيت لعباس بن مرداس السلمي في ديوانه (١٦٢)، جمعه وحققه: د.يحيى الجبوري، برواية (أشدّ على الكتيبة لا أبالي). وفي الإنصاف (٣٨٠/٢) برواية (أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا)، وجاء في شرح الكافية الشافية (١٢٥٢/٣)، وفي شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٧/٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال آخر:

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهم .˙. فقد خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا[١]

عطف (سعيرها على الضمير (الهاء) دون إعادة الجار.

وقال آخر:

بنا أبدًا لا غيرنا تُدرك المنى .˙. وتكشفُ غمَّاء الخطوبِ الفوادحِ[٢]

عطف (غيرنا) على الضمير (نا) دون إعادة الجار.

وقال آخر:

لو كان لي وزهيرٍ ثالثٌ وردت .˙. من الحِمام عدانا شَرَّ مَوْرود [٣]

عطف (زهير) على الضمير (اللام) دون إعادة الجار.

ويقول ابن مالك:" إذا كان المعطوف عليه ضمير جر لزم عند معظم النحويين إلا يونس، والفراء إعادة الجار كقوله تعالى:﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴿١١﴾ ﴾ [فصلت: ١١]، قَالَ تَعَالَى:﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، قَالَ تَعَالَى:﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الأنعام: ٦٤].[٤]وذكر ابن مالك أن لمَن أوجب إعادة الجار مع العطف حجتين، وهما[٥]:

(١) . البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٧) بلفظ (فقد)، وفي الدرّ المصون للسمين الحلبي (٣/٥٩٦)، وفي المقاصد النحوية (٤/١٦٥٠).
(٢) . البيت لرجل من طيء في شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٧)، وبلا نسبة في تمهيد القواعد (٧/٣٥٠١) بلفظ (يدرك)، وفي المقاصد النحوية (٤/١٦٥٠)، وجاء في شرح الشواهد الشعرية (٢/١٣٦).
(٣) . البيت بلا نسبة في الدر المصون (٢/٣٩٥)، وفي تمهيد القواعد (٧/٣٥٠١)، وفي شرح الشواهد الشعرية (١/٣٧٣).
(٤) . شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (١/١٢٤٦).
(٥) . شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (١/١٢٤٦).

الأولى: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين.

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار.

وبيّن ابن مالك أن كلتا الحجتين ضعيف[١].

أما الأولى: فيدل على ضعفها أن تشبيه ضمير الجر بالتنوين فيه بُعد؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، في حين ضمير الجر يؤكد ويبدل منه بالإجماع، والعطف أسوة بهما، فلا يُمنع الجار من العطف عليه كما لا يمنع من توكيده والإبدال منه.

وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف، والمعطوف عليه في محل الآخر شرطاً في صحة العطف فإنّ هذا يعني عدم جواز تراكيب كثيرة من كلام العرب، منها:

- قولهم: " ربَّ رجلٍ وأخيه".
- وقولهم: "كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ".
- وقولهم: "لا رجل وامرأة في الدار"[٢]..

(١) . شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (١/١٢٤٦).
(٢) . انظر: الأصول في النحو، (٢/٣٠٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- وقول الشاعر:

أيُّ فتى هيجاء أنتَ وجارُها ∴ إذا ما رجال بالرجالِ استقلتِ[١]

- وقول الشاعر:

الواهبَ المائةَ الهِجانِ وعبدِهَا ∴ وعُوذًا تُزَجَّى حولهَا أطفالَها[٢]

وأمثال ذلك من المعطوفات التي لايصح حلول المعطوف محل المعطوف عليه كثيرة، ومع ذلك لم يمتنع فيها العطف، وعليه فلا يمتنع في نحو: "مررت بك وزيد"، وحينها إذا بطلت تلك الحجج التي تعللوا به للمنع وجب الاعتراف بصحة الجواز.

ومما يؤيد كونه جائزاً وروده في قراءة سبعية صحيحة، وهي قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء:١]

قال ابن مجاهد:" وَاخْتلفُوا فِي نصب الْمِيم وَكسرهَا من قَوْله (والأرحام)، فَقَرَأَ حَمْزَة وَحده (والأرحام) خفضاً، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (والأرحام) نصبا"[٣]، وَهِيَ قِرَاءَةُ النَّخَعِيِّ وَقَتَادَةَ وَالْأَعْمَشِ[٤].

---

(١). البيت بلا نسبة في الكتاب (٢/٥٥)، ولكثير بن عزة في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٢/٣٨٧)، ولم أجده في ديوانه. وبلا نسبة في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (١/٢١٨).

(٢) . البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (٢٩)، برواية وضبط (الواهبُ المِائَةَ الهِجَانَ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُزَجِّى خَلْفَهَا أَطْفَالَها). وبلا نسبة في المقتضب لالمبرد (٤/١٦٣)، برواية وضبط (الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعبْدِها عُوذًا تَزَجِّى خَلْفَها أَطْفَالَها)، وللأعشى في الكتاب لسيبويه (١/١٨٣)، برواية (عوذا تزجى بينها أطفالها)، وفي شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (٢/٢٣٦) برواية (عوذا تزجى بينها أطفالها).

(٣). كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي (٢٢٦).

(٤) . البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(٣/٤٩٧).

ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: (ما فيها غيره وفرســه) رواه قطرب بجر (فرسه).

ومن مؤيدات الجواز "قوله تعالى:﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [البقـــــــرة: ٢١٧]، فــ (المسجد) بقراءة الجر معطوف على الهاء في (به) دون إعادة الخافض، وليس على (سبيل)؛ لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة[١].

وهذه الشواهد وغيرها تؤيد صحة ما ذهب إليه الفراء وابــن مالــك وغيرهما من القول بجواز العطف مع عدم إعادة الجار، ولا يعنــي القــول بالصحة أنه هو الأكثر، بل الأكثر هو إعادة الجار مع العطف، ولكن يجــوز بعدمه.

قال ابن مالك:" ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطــف على ضمير الجر، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضــل على عدم عوده"[٢]، وقال ابن هشــام:" ولا يكثــر العطــف علــى الضــمير المخفوض إلا بإعادة الخافض: حرفاً كان أو اسماً"[٣]

ونقول: إنَّ ورود شواهد شعرية صحيحة عن العرب، وورود قــراءة قرآنية سبعية صحيحة بعدم إعادة الجار تدلل على جواز ذلك، بل وصــحته، وعفا الله عمن طعنَ في هذه القراءة الصحيحة لأجل الانتصار لقاعدة قعدها بعض النحاة!

---

(١) . شرح الكافية الشافية(٣/١٢٤٩)
(٢) . شرح الكافية الشافية(٢/١٢٥٤).
(٣) . أوضح المسالك(٣/٣٥٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ألم يعلموا أن القرآن الكريم بقراءاته الصحيحة هو الأصل في تقعيد قواعد لغة العرب؛ لأنه نزل بأفصح لغة، وأوضح بيان؟

قال أبو إسحاق الزجاج عن قراءة حمزة رحمه الله:" فأما الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمْر الدين عظيم، لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال:" لا تحلفوا بآبائكم "، فكيف يكون تساءَلون به وبالرحم على ذا؟"(١).

أما قوله (فخطأ في العربية، لايجوز إلا في اضطرار الشعر)؛ فإنه ليس بخطأ في العربية، ويجوز في غير اضطرار الشعر، فقد أجازه جمهور الكوفيين، من أمثال: يونس، والأخفش، وقطرب، وتبعهم أبو علي الشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وابن القيم، ومعظم المتأخرين. قال ابن مالك:

وعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضمـــير خفضٍ لازما قد جُعلا

وليس عندي لازمًا إذْ قدْ أتى ... في النظمِ والنثرِ الصحيح مُثبتا

وأما قوله (فخطأ في أمر الدين ...)؛ فالردُّ عليه كالتالي:

١.إن ديننا ووحينا ليس فيهما تناقض؛ فهذه الآية لم تأمر بالحلف بالرحم، وقد حُرِّم في ديننا الحلف بغير الله تعالى، وإنما لو قرأنا الآية بتمعن لوجدنا أنها تندد وتعرِّض بكفار مكة الذين يعظمون الرحم ويتساءلون بها، لكنهم أهملوها بل وقطعوها، وظلموا ذوي رحمهم، وعلى رأسهم النبي ﷺ ، فالله تعالى يذكرهم بعوائدهم؛ لعلهم يرجعون إلى الحق، يقول ابن عاشور

(١) . معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(٦/٢)

رحمه الله:" لَقَدْ أَصَابَ ابْنُ مَالِكٍ فِي تَجْوِيزِهِ الْعَطْفَ عَلَى الْمَجْرُورِ بِدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِّ، فَتَكُونُ تَعْرِيضًا بِعَوَائِدِ الْجَاهِلِيَّةِ، إِذْ يَتَسَاءَلُونَ بَيْنَهُمْ بِالرَّحِمِ وَأَوَاصِرِ الْقَرَابَةِ ثُمَّ يُهْمِلُونَ حُقُوقَهَا وَلَا يَصِلُونَهَا، وَيَعْتَدُونَ عَلَى الْأَيْتَامِ مِنْ إِخْوَتِهِمْ وَأَبْنَاءِ أَعْمَامِهِمْ، فَنَاقَضَتْ أَفْعَالُهُمْ أَقْوَالَهُمْ، وَأَيْضًا هم قد آذَوُا النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَظَلَمُوهُ، وَهُوَ مِنْ ذَوِي رَحِمِهِمْ وَأَحَقُّ النَّاسِ بِصِلَتِهِمْ"[١]، وقال الآلوسي:" والقول أن المراد ههنا حكاية ما كانوا يفعلون في الجاهلية لا يخفى ما فيه، فافهم"[٢].

٢.السؤال بالرحم ليس حلفاً، وإنما جرت العادة لذكره من باب الاستعطاف، قال القرطبي:" النهي إنما جاء في الحلف بغير الله، وهذا توسل إلى الغير بحق الرحم، فلا نهي فيه"[٣].

وقال الآلوسي:" وقد ذكر بعضهم أن قول الشخص لآخر: أسألك بالرحم أن تفعل كذا، ليس الغرض منه سوى الاستعطاف، وليس هو كقول القائل: (والرحم لأفعلنَّ كذا)"[٤].

٣. هذا القول من الزجاج منكرٌ عظيم؛ فردُّ قراءة ثبتت عن النبي ﷺ ردٌ على النبي بذاته، قال أبو نصر الشيرازي بعدما أورد كلام الزجاج عن القراءة الآنفة الذكر:" ومثل هذا الكلام مردودٌ عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ، فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبيﷺ، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محظور، لا يُقلَّدُ فيه أئمة اللغة

(١) . التحرير والتنوير لابن عاشور(٤/٢١٨).
(٢) . الآلوسي، روح المعاني(٢/٣٩٥).
(٣) . القرطبي، الجامع لأجكام القرآن (٥/٤).
(٤) . الآلوسي، روح المعاني(٢/٣٩٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والنحو".[١] وقال الرازي:" واعلمْ أن هذه الوجوه ليستْ وجوها قوية في دفع الروايات الواردة في اللغة؛ وذلك أن حمزة أحد القراء السبعة، ولم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وهذا يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياسُ يتضاءل أمام السماع"[٢].

وبعدما عدد أبو حيّان مذاهب النحاة في جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض قال:"والذي نختاره، أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه، أما السماع فما روي من قول العرب: (ما فيها غيره وفرسه)، بجر (الفرس)، عطفًا على الضمير في (غيره) والتقدير: (ما فيها غيره، وغير فرسه)"[٣].

وقال السمين:" ولا التفات إلى طعنِ مَن طعن فيها؛ وحمزة بالرتبة السَّنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة"[٤].

ومما سبق يرى البحث أن القول بعدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير مع عدم إعادة الجار غير صحيح، وإنما القول بجوازه هو الصواب، وكان الأجدر بالنحاة أن يعيدوا النظر في قاعدتهم السالفة؛ لتصبح القاعدة: (يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة حرف الخفض)؛ فإن هناك من الخلاف ما يترتب عليه تغيير القاعدة الأساسية.

---

(١) . منجد المقرئين ومرشد الطالبين لأبي نصر الشيرازي(٧٤-٧٥)
(٢) . الرازي، مفاتيح الغيب (٩/٤٨٠)
(٣) . أبو حيان، البحر المحيط(٢/٣٨٧).
(٤) . السمين، الدر المصون (٣/٥٥٥).

وذلك للأسباب التالية:

١. أنه مذهب جمهور النحاة، من أمثال: يونس، والأخفش، وقطرب، وتبعهم أبو علي الشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام ، وابن القيم، ومعظم المتأخرين.

٢.ورود قراءة صحيحة، وشواهد شعرية كثيرة بالجواز.

٣.ضعف أدلة المنع.

وينبغي على النحاة أن يجعلوا من القرآن وقراءاته الثابتة أساساً للقاعدة النحوية فالمعول عليه هو الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وليس الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، وهذا ما اتفق عليه نحاة العرب العالمون بالقراءات القرآنية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثالثة

حذف العائد على الموصول

كل الموصولات تحتاج إلى صلة، وهذه الصلة تسمى (العائد)، ويشترط في العائد شروطاً، هي[١]:

١.أن يكون متأخراً عن الموصول.

٢. أن يكون مشتملاً على ضمير مطابق يعود على الموصول.

والعائد إما جملة، ولابد أن تكون خبرية، وإما شبه جملة، وشبه الجملة إما ظرفاً أو جاراً ومجروراً تامين، أو صفة صريحة[٢].

وقد يُحذف العائد في أحوال معينة، والعائد على الاسم الموصول إما أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً أو مجروراً.

فإن كان العائد منصوباً فيحذف إذا كان ضميراً متصلاً، منصوباً بفعل أو وصف غير صلة الألف واللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَۚ ٤﴾ [التغابن: ٤] فحذف العائد هنا لأنه ضمير متصل منصوب بالفعل (تسرون) وتقديره: (تسرونه).

وإن كان العائد مجروراً، فيجوز حذفه إذا كان مجروراً بالإضافة، وكان المضاف وصفاً غير ماض، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ٧٢﴾ [طه: ٧٢] والتقدير:(ما أنت قاضيه)، أو كان مجروراً بحرف جر يوافق الاسم

(١) . ابن هشام، أوضح المسالك(١/ ١٦٨).
(٢) . ابن هشام، أوضح المسالك(١/ ١٦٩).

الموصول (لفظاً ومعنى)، نحو قوله تعالى: ﴿يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ٣٣﴾ [المؤمنون: ٣٣] والتقدير:(مما تشربون منه).

وإن كان العائد مرفوعاً فجاز حذفه إذا كان مبتدأ خبره مفرد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ ٨٤﴾ [الزخرف: ٨٤] فقد حُذف العائد هنا لأنه مبتدأ مرفوع وخبره مفرد (هو)، والتقدير: (هو إله)، أما في غير ذلك فلا يحذف، نحو:(جاء اللذان قاما)، فلا نقول:(جاء اللذان قام)؛ وذلك كون العائد مرفوع على الفاعلية.

فحذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مسألة اختلف فيها النحاة، وافترقوا فيها إلى اتجاهين، وبيانهما على النحو التالي:

<u>الاتجاه الأول:</u> المجيزون، وأصحابه هم: الخليل، وابن مالك، وابن عصفور.

أولاً: الخليل أجازه، ولكنه قلله، وحسّنه إذا طالت جملة الصلة؛ وكأن طولها عوض عن ذكر العائد، قال سيبويه:" زعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وهذه قليلة. قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال: لا. فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلاً، وكأن طولَه عوض من ترك هو. وقلّ من يتكلم بذلك[1].

ثانياً: ابن مالك وفي هذا يقول:

يستطل وصلٌ وإن لم يستطل . . فالحذفُ نزرٌ وأَبَوْا أن يختزلْ

(١) . سيبويه، الكتاب(٢/٤٠٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثالثاً: ابن عصفور وقال مثل ذلك، ولكنه عدّ حذف العائد إن لم تطل الصلة ضرورة، فقال: " إن كان في الصلة أو في الصفة طول جاز حذفه في الكلام والشعر، نحو قولك: (مررت برجل ضارب زيداً)، تريد: (هو ضارب زيداً)، (ومررت بالذي شاتم عمراً)، تريد: (هو شاتم عمرا)؛ لأن الصفة والصلة قد طالتا بمعمول الخبر"(١).

الاتجاه الثاني: فضعفه، وأصحابه من أمثال: ابن يعيش، وابن الشجري، وابن جني.

أولاً: ابن جني، وقد ضعفه في المحتسب؛ واستدلَّ بقول الشاعر:

لم أرَ مثل الفتيان في غِيَر ∴ الأيام ينسَوْن ما عواقبُها(٢)

"أي: ينسون الذي هو عواقبها، وحَذْفُ الضمير من هنا ضعيف؛ لأنه ليس فضلة كالهاء في نحو قولك: ضربت الذي كلمت؛ أي: كلمته"(٣).

ثانياً: ابن يعيش وعلل لتضعيفه بأن المحذوف شطر الجملة، وهو المبتدأ، واستدلَّ بقول الشاعر أيضاً:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيَانِ في غِيَرِ ∴ الأَيامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها(٤)

(١) . ابن عصفور، ضرائر الشعر(١/١٧٣).

(٢). البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه (٤٥)، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، برواية (لَمْ أَرَ كالفِتْيَانِ في غَبَنِ الـ أَيّامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها). وفي معاني القرآن للفرّاء (١/٢٤٥)، وفي شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٩٢)، وبلا نسبة في ضرار الشعر (١٧٣).

(٣) . ابن جني، المحتسب (١/٦٤-٢٣٥).

(٤) . سبق تخريجه.

وقال: أي: ينسون الذي هو عواقبُها، وحذفُ الضمير من هذا ضعيف جدًّا؛ لأن العائد هنا شَطْرُ الجملة، وليس فضلةَ كالهاء في قولك: "الذي كلمتُه"(١).

ثالثاً: المرادي وقد قال بقول ابن مالك، فقلله ولم يمنعه، لكنه ضعفه، فقال بعدما أورد بيت ابن مالك:

يستطل وصلٌ وإن لم يستطل . . فالحذفُ نزرٌ وأَبَوْا أن يختزلْ

"يعني: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزراً، أي قليلاً ضعيفاً وليس بممتنع، ومنه قراءة بعض السلف: "تماماً على الذي أحسنُ"(٢).

رابعاً: ابن الشجري(٣) وقد تضاربت آراؤه في هذه المسألة ما بين تجويز، وتضعيف، وتقبيح، وتحسين. فقال:" وجاز حذف العائد من الصلة، وهو أحد جزئي الجملة، على ضعف"، ثم لمّا أورد قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، قبحه، فقال:" وهذا وإن كان قبيحاً من حيث كان المحذوف ضميراً مرفوعاً، وهو أحد ركني الجملة، فقد جاء مثله في الشعر"، واستدلَّ بما استدلّ به الخليل من قول العرب: (ما أنا بالذي قائل لك سوءا)، ثم قال بعد ذلك:" وإنما حسن حذف المبتدأ العائد هاهنا لتكثّر الصّلة بالموصول والجارّ والمجرور، ومثله في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٨٤]

(١) . ابن يعيش، شرح المفصل(٢/٣٩٢).
(٢) . المرادي، توضيح المقاصد(١/٤٥١).
(٣) . ابن الشجري، أمالي ابن الشجري(١/١١٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإذا أمعنا النظر مرة أخرى في المسألة فسنجد أنَّ الخليل وسيبويه قد قلّلا مجيء حذف العائد المرفوع إن كان مبتدأ ولم يضعفاه، ولم يقبحاه، واستدلا بقول العرب:" (ما أنا بالذي قائل لك سوءا). وقد جاء في قول الشاعر حذفه:

لم أرَ مثل الفتيان في غِيَر . . الأيام ينسَوْن ما عواقبُها[١]

أي: ما هو عواقبها، وجاء في قول الآخر كذلك:

من يُعنَ بالحمدِ لم يِنْطقْ بما سَفَهٌ . . ولا يُحدُّ عن سَبِيلِ المجدِ والكرمِ[٢]

أي: بما هو سفهٌ.

كما جاء في قراءة رؤبة في قوله تعالى: ﴿أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ...﴿٢٦﴾﴾ [البقرة: ٢٦].برفع (بعوضةٌ)، قال ابن مجاهد[٣]: "حكاه أبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة"، قال ابن جني مبيناً وجه قراءة الرفع:" وجه ذلك: أن (ما) هاهنا اسم بمنزلة (الذي)؛ أي: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلًا، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ"[٤].

---

(١) . سبق تخريجه.

(٢) . البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٨/١) براوية (ولا يَحد عن سَبِيلِ الحلم والكرمِ)، وفي المقاصد النحوية (٤١٢/١) برواية (لا ينطق) و(ولا يُحدُّ عن سَبِيلِ الحلمِ والكرمِ)، وفي شرح الشواهد الشعرية (١١٣/٣) برواية (من يُعنَ بالحمدِ لم ينْطقْ بما سَفَهٌ يحد عن سَبِيلِ المجدِ والكرمِ).

(٣) . ابن جني، المحتسب (٦٤/١).

(٤) . السابق.

وجاء في قراءة يحي بن يعمر: ﴿...تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ...﴿١٥٤﴾﴾ [الأنعام: ١٥٤]. برفع (أحسنُ)[١]، والشاهد: حذف العائد على الموصول (الذي)، والتقدير: (تمامًا على الذي هو أحسن).

ولاشك أن مجيء حذف العائد في قراءة شاذة[٢] يقوي القول بالجواز على قلته، وهاتان القراءتان قد وافقتا العربية بوجه، ولم تُخالفا المصحف، لكنهما لم يبلغا حدّ التواتر، وهذا النوع من القراءات الشاذة من أقوى أنواعها التي يصح الاستدلال بها.

ومن خلال هذه القراءة يتضح صحة المذهب النحوي القائل بجواز حذف العائد المرفوع على الاسم الموصول، يقول ابن جني:" والشاذ دليل على مذهب نحوي مختلف فيه"[٣].

كما أن الذين قالوا بضعف حذف العائد وقبحه هم البصريون، في حين قال الكوفيون بالجواز على قلته، قال المرادي:" ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقا"[٤].

كما أني وجدتُ أن حذف العائد لايؤدي إلى حدوث لبس أو إبهام في الجملة، يقول ابن يعيش:" والذي سَهلَه قليلاً العِلمُ بموضعه إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد"[٥].

---

(١) . ابن جني، المحتسب(١/٢٣٤).
(٢) . القراءة الشاذة هي:" القراءة التي صحَّ سندها، ووافقت العربية ولو بوجه، وخالفت المصحف" القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (١٠-١٠٣).
(٣) . ابن جني، المحتسب (٢٣٦-٢٣٩).
(٤) . المرادي، توضيح المقاصد (١/٤٥١).
(٥) . ابن يعيش، شرح المفصل(٢/٣٩٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعليه فالذي أراه أن القول بالجواز على قلته أقرب للصـــواب مـــن التضعيف والتقبيح؛ وذلك لعدة أمور، هي:

١.جوزه الخليل وسيبويه، ولم يقولا بضعفه.

٢. هناك من قال بالجواز على قلته وهم الكوفيون.

٣. ورود شواهد شعرية، وقراءتين شاذتين بحذف العائد على الموصول.

٤. فهم الجملة، وعدم وجود لبس أو إبهام فيها إذا حُذف العائد.

المسألة الرابعة

إضافة المائة إلى جمع.

العدد يراد به اللفظ الدال على المعدود[١]، ولكل نوع من أنواع العدد تمييزٌ يناسبه، فالأعداد المفردة تمييزها جمع مجرور، والأعداد المركبة، والأعداد المعطوفة، وألفاظ العقود تمييزها مفردٌ منصوب، والمائة والألف مفرد مجرور. وقد جاء تمييز المائة جمعاً مجروراً، وقد وقف النحاة حيال هذه المسألة موقفين مختلفين.

الفريق الأول: ضعفه، وأصحابه، من أمثال المبرّد وأبي حاتم.

أولاً: المبرد، قال في المقتضب: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: (ثلاثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في الشعر للضرورة"[٢].

وقد جاء تمييز المائة جمعاً مجروراً في قراءة حمزة والكسائي لقوله سبحانه: ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾ ﴾ [الكهف: ٢٥]. قال ابن مجاهد:" وقد اخْتلفُوا في التَّنْوِين من قَوْله (ثَلَثَ مِائَةٍ سِنِينَ)، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَعَاصِم وَابْن عَامر:(ثلث مائَة سنِين) منوناً وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائي: (ثلث مائَة سنِين) مُضَافاً غير منون"[٣].

(١) . الأزهري، توضيح التصريح (٤٤٦/٢).
(٢) . المبرد، المقتضب (١٧٢/٢).
(٣) . ابن مجاهد، السبعة في القراءات (٣٨٩-٣٩٠).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانياً: أبو حاتم، قال أبو حيان بعدما أورد قراءة حَمْزَة والكسائي: (ثلث مائَة سِنِين) مُضَافاً غير منون"[١]: "وأنحى[٢] أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك"[٣].

الفريق الثاني: أجازوه، وأصحابه من أمثال: الفراء، وابن مالك، والمهدوي، ومكي القيسي، والمرادي، وتوجيههم في ذلك هو أن العرب قد تضع الجمع موضع الواحد.

أولاً: الفراء، يقول في ذلك:" ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف ومن نَوَّن عَلَى هَذَا المعنى يريدُ الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد "[٤]، واستدلَّ بقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعونَ حَلُوبةً . . سُودا كخافية الْغُرابِ الْأَسْحَمِ[٥]

فجعل (سودًا) وهي جمع مفسِّرة كما يفسّر الواحد.

ثانياً: ابن خالويه، وقد بين الجواز من خلال تعليله للقراءة؛ حيث ذكر أن الجمع هو الأصل، فقال:" والحجة لمن أضاف: أنه أتى بالعدد على

(١) . ابن مجاهد، السبعة في القراءات (٣٨٩-٣٩٠).
(٢) . أنحى عليه، يعني مال إليه باللوم دون وجه حق.
(٣) . أبو حيان، البحر المحيط (١٦٤/٧).
(٤) . الفراء، معاني الفراء (١٣٨/٢).
(٥) . البيت لعنترة بن شداد في ديوانه (٨٩)، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، وفي المقاصد النحوية (١٩٩٢/٤)، وفي خزانة الأدب للبغدادي (٣٩٠/٧).

وجهه، وأضافه على خفّة بالمفسّر مجموعاً على أصله، لأن إجماع النحويين على أن الواحد المفسّر عن العدد معناه الجمع"(١).

ثالثاً: أبو علي الفارسي فحين أورد القراءة بيّن جوازها من خلال تعليله لها حيث ذكر أنه قد يوضع المجموع موضع الواحد، ويوضع الواحد موضع المجموع، فلا يمتنع ذلك قال:" ومما يدلّ على صحة قول مَن قال (ثلاث مئة سنين) أن هذا الضرب من العدد الذي يُضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد، نحو: (ثلاثمئة رجلٍ) قد جاء مضافاً إلى الجميع"(٢)، واستدلَّ بقول الشاعر:

مازوَّدوني غير سحقِ عِمامةٍ . . وخمسِمئٍ فيها قسيٌّ وزارفُ(٣)

حيث أضاف الخمس إلى جمع وهو (مئي) وحقه أن يضاف إلى مفرد وهو (مائة)، ثم قال:" كما لا يمتنع (عشرون نفراً، وثلاثون قتيلاً)، ونحو ذلك من الأسماء التي يُراد بها الجمع، وهي على لفظ الآحاد"(٤).

رابعاً: وقال بمثل ذلك ابن زنجلة، وبين أن كلا القراءتين مختارة وليست قراءة التنوين فقط: "قال قوم(٥): ليست هذه القراءة مختارة، لأن العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت، فيقولون: (عندي ثلاثمائة دينار) ، ولا

---

(١) . ابن خالويه، الحجة في القراءات (٢٢٣/١).

(٢) . الفارسي، الحجة في علل القراءات (٤٣٤/٣).

٣. البيت لمزرد بن ضرار الغطفاني في ديوانه (٥٣) برواية ابن السكيت وغيره وشرح ثعلب، عني بتحقيقه: خليل إبراهيم عطية، برواية: (فكانت سراويل وجرد خميصة وخمس مئٍ منها قسي وزائف). وفي كتاب الألفاظ لابن السكيت، (٣٨٥)، برواية (وخَمسِ مِئٍ، مِنها قَسِيٌّ وزائفُ). وفي التفسير البسيط (٢٣٩/١٠) برواية (وخمسمئٍ منها قسي وزائف).

(٤) . الفارسي، الحجة في علل القراءات (٤٣٥/٣).

(٥) . ولعله يقصد المبرد وأبو حاتم وغيرهما.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقولون (هؤلاء ثلاثمائة رجال)، بل هذه القراءة مختارة"[١]، ثم علل بمثل ما علل من سبقه.

خامساً: وجوزها ابن عطية وعلل لها بمثل ما سبق ذكره، فقال: و"كأنهم جعلوا (سنين) بمنزلة سنة إذ المعنى بهما واحد"[٢].

سادساً: كما أجازه المهدوي لجواز وقوع الجمع موقع الواحد، ولأن الجمع هو الأصل؛ فإنك إذا قلت: (عندي مائة درهمٍ)، فمعناه: (عندي مائة من الدراهم). يقول: ". . . ومن أضاف ولم ينون، فإنه أوقع الجمع موقع الواحد، فبين به كما يبين بالواحد، وأخرج الكلام على أصله، لأن قولك عندي ثلاثون درهماً وما أشبهه معناه: عندي ثلاثون من الدراهم، فكذلك ثلاثمئة سنة، أصلها: ثلاثمئة من السنين، لكنهم استعملوا التفسير بالواحد، وكثر ذلك حتى صار التفسير بالجمع شاذاً"[٣].

سابعاً: مكي القيسي، وبين أن مجيء الجمع موضع الواحد هو من باب الحمل على المعنى، وأن ذلك من القليل الذي رُفض استعماله، لكنه جائز، يقول:" وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد، في قولك: (ثلاث مائة درهم وثلاث مائة سنة)، وحسن ذلك؛ لأن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فحملا الكلام على المعنى، وهو الأصل، لكنه يبعد لقلة استعماله، فهو أصل قد رفض استعماله، وقد منعه المبرد ولم يجزه، ووجهه ما ذكرناه"[٤].

---

(١) . ابن زنجلة، حجة القراءات (٤١٤).
(٢) . ابن عطية، المحرر الوجيز (٥١٠/٣).
(٣) . المهدوي، شرح الهداية (٣٩٣-٣٩٤).
(٤) . القيسي، الكشف عن وجوه القراءات (٥٨/٢).

ثامناً: ابن مالك يقول في ألفيته:

ومائةٌ والألفُ للفرد أضفْ . . ومائةٌ بالجمعِ نزرًا قد ردفْ

فأجاز مجيئها جمعاً على قلة.

تاسعاً: المرادي، وردَّ رأي المبرد، فقال :" وقال المبرد: هو خطأ في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة وكلامه مردود بالقراءة المتواترة"(١).

عاشراً: السمين، وعلل لها بمثل ما سبق ذكره، وردّ كلام المبرد وأبي حاتم(٢).

ومفاد القول، فهذه هي آراء علماء العربية، من أهل اللغة والنحو والقراءات، فهل بعد هذا البيان من شك في هذه القراءة المتواترة وهل يجوز ردها، أو التشكيك في صحتها؟ .

ولعل القارئ بعد هذا يتبين له أن تلحين المبرد وغيره ليس من المسلمات التي لا يرد عليها، وأن القاعدة ينبغي أن تكون صحيحة وبعيدة عن القصور، فالعرب يجعلون تمييز المئة جمعاً منصوباً أو مجروراً، وليس هذا اعتباطاً أو ركاكة وسوء بناء، وجاء القرآن بلغتهم، وبما يستخدمونه من أساليب، والمتمعن في كلامهم يجد أن هذه المغايرة في التمييز تأتي لدلالة واضحة للمتدبر، وفيها مراعاة لأمور معنوية دقيقة يريدونها بنباهتهم.

فوراء مجيء (سنين) تمييزا لـ (مائة) بدلاً من (سنة) حكمة إلهية، ولعلها – والله أعلم– –تنبيه القارئ إلى طول سنين نوم أصحاب الكهف، وقد حفظ الله أجسادهم من التغيير؛ فقول (سنين) يدل على طولها أكثر من قول (سنة).

---

(١) . المرادي، توضيح المقاصد (١٣٣٤/٣).

(٢) . السمين، الدر المصون (٤٧١/٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الخامسة

دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع.

تعددت أنواع (ال) في العربية، وممن ذكر أنواعها المرادي في الجنى الداني حيث قال:" الألف واللام في كلام العرب أربعة عشر قسماً، على التفصيل، بالمتفق عليه والمختلف فيه. وهي: العهدية، والجنسية، والتي للكمال وهي نوع من الجنسية، والتي للحقيقة، والتي للحضور، والتي للغلبة، والتي للمح الصفة، والزائدة اللازمة، والزائدة للضرورة، والتي هي عوض من الضمير، والتي هي عوض من الهمزة، والتي للتفخيم، وبقية الذي، والموصولة، وكلها عند التحقيق راجعة إلى ثلاثة أقسام، هي: معرّفة، وزائدة، وموصولة"(١)، وقد نظمها أبيات، يقول فيها(٢):

أقسام أل أربع وعشر ∴ للعهد، والجنس، والكمال
ثم لماهية، ولمح ∴ أو غالب، أوحضور حال
وزيد نثراً، وزيد نظماً ∴ وفخمت في اسم ذي الجلال
ونابعن مضمر،وهمز ∴ ومن بذي الوصل، ذا احتفال
وقيل: بعض الذي أتانا ∴ فاحفظه، وابحث عن المثال

و(ال) التي نحن بصددها هي (ال) الموصولة التي تدخل على الوصف الصريح (اسم الفاعل واسم المفعول) مثل (الضارب والمضروب)، فعندما أقول: السامع المؤذن يصلي، فالمعنى الذي يسمع.

(١) .المرادي، الجنى الداني(٢٠٤)
(٢) . السابق.

وقد أدخل بعض العرب الفصحاء القدامى (أل) الموصولة على الفعل والجملة وشبه الجملة، وذلك في نماذج قليلة، واختلف النحاة في حكم (أل) الموصولة الداخلة على الفعل المضارع على قولين، هما:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى أن دخول (أل) على الفعل المضارع، لا يجوز إلا في ضرورة الشعر،. بل عدوها من الضرورات القبيحة التي لا يُقاس عليها، ومن هؤلاء ابن السراج[١]، وابن الأنباري[٢]، والأشموني[٣]، والمرادي[٤]، والأزهري[٥]، ومن المعاصرين عبدالغني الدقر[٦]، وغيره، يقول المرادي:" وأما (أل) الموصولة فإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً، وعند الجمهور اضطراراً كقوله[٧]:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ

الثاني: ذهب جمهور الكوفيين وابن مالك[٨] إلى أنه جائز في الاختيار -على الرغم من قلته- وفي ذلك يقول ابن مالك:

وصفة صريحة صلة)أل(. . وكونها بمعرب الأفعال قلّ

واحتجوا بعدة حجج، هي:

---

(١) . ابن السراج، الأصول في النحو (٥٧/١).
(٢) . ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٢٥/٢).
(٣) . الأشموني، شرح ألفية ابن مالك (١٥١/١).
(٤) . المرادي، الجنى الداني (٢٠٢/١).
(٥) . الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (٣٢/١).
(٦) . الدقر، معجم القواعد العربية (٧٦/١).
(٧) . المرادي، توضيح المقاصد (٢٨٤/١).
(٨) . ابن مالك، شرح التسهيل(٢٠٢/١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١.ما ورد من الشواهد عن العرب الذين يُحتَجُّ بشعرهم. ومن ذلك قول الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ ∴ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأيِ وَالْجَدَلِ[١]

يعني: الذي يُرضى حكمه، كذلك وردت في قول ذي الخِرَق الطُّهَوي:

يقولُ الخَنا وأبْغَضُ العُجْم ناطقا ∴ إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّع[٢]

فيستخرج اليربوع من نافِقائِـــه ∴ ومن جُحره بالشيخة اليتقطع

وقول الآخر:

ما كاليَرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا ∴ مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد[٣]

وكذا قول الآخر:

وليس اليُرى للخلّ مثلَ الذي يُرى ∴ له الخِلّ أهلًا أن يُعدَّ خَليلا[٤]

---

(١) . البيت منسوب للفرزدق ولم أجده في ديوانه، وهو في شرح الكافية الشافية (١٦٣/١)، وفي تمهيد القواعد (٦٨٨/٢)، وفي شرح الأشموني (١٥١/١)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م). وفيه: يستخف الفرزدق بذلك الأعرابي الذي مدح جريرًا وفضله عليه قائلا: لست بالرجل الرشيد الذي يُحكَّم في الخصومات، ويرضى بحكمه، أو يُؤبَه لكلامه، أو يعتدُّ به في المجالس، فضلا عن أنك لست شريف النسب، ولا صاحب الرأي النافذ، ولا صاحب المنطق السديد الذي يزين صاحبه، ويؤهله للحكم في معضلات الأمور.

(٢) . البيتان بلا نسبة في الإنصاف (٢٥٨/١) برواية (بالشيحةِ اليَتَقَصَّعُ)، ولذي الخرق الطهوي في شرح المفصل لابن يعيش (٣٧٨/٢) برواية (ذي الشيخةِ اليَتَقَصَّعُ)، وفي الخزانة (٤٨٢/٥) برواية (بالشيحةِ اليَتَقَصَّعُ).

(٣) . البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٢٠١/١)، وفي تمهيد القواعد (٦٨٨/٢) بلفظ (فرحًا) و(ذا) بدلاً من (ذو)، وفي خزانة الأدب (٣٢/١) بلفظ (فرحًا).

(٤) . البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك (٢٠١/١)، وفي تمهيد القواعد (٦٨٩/٢)، وفي خزانة الأدب (٣٢/١).

وكذا قول الآخر:

لا تبعثنَّ الحرب أنَّى لك الـــــ ∴ ـــينذر من نيرانهـــا فاتقِ(١)

وقول الآخر:

فذو المالِ يُؤتى ماله دون عرضه ∴ لما نابه والطارق اليتعمـــــــل(٢)

وقول الآخر:

أحين اصطباني أن سكتُّ وإنني ∴ لفي شُغلٍ عن دخلي اليُتتبَّعُ(٣)

٢. يرى ابن مالك أن الشاعر الأول كان بمقدوره ألا يضطر فيقـــول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: (إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع)

ولتمكن الثالث من أن يقول: (ما مَنْ يروح)

ولتمكن الرابع من أن يقول: (وما من يرى)

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعتهم ففي ذلك إشعار بالاختيـــار وعـــدم الاضطرار.

---

(١) . البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر (٢٨٨) بلفظ (إنّي) و(فاصطل) بدلًا من (فاتق)، وفـــي التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (٦٦/٣)، وفي خزانة الأدب (٣٢/١) بلفظ (إنّي).

(٢) . البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر (٢٨٨) بلفظ (يُعطي)، وفي التذييل والتكميـــل (٦٦/٣) بلفظ (يؤتي) و(اليتعمد)، وفي خزانة الأدب (٣٢/١) بلفظ (يؤتي).

(٣) . البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر (٢٨٨) بضبط (سكتَّ) ولفظ (رحلي)، وفـــي التـــذييل والتكميل (٦٧/٣)، وفي خزانة الأدب (٣٢/١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد منه مخلصاً[١]، وهنا كان للشعراء مخلصاً لكنهم لم يخلصوا إليه وإنما وصلوا (أل) بالمضارع اختياراً فهذا ينبأ بالجواز، وتلك هي حجته الثانية.

٣. كون (أل) موصولة هو القول الذي يحتمله التأمل؛ وذلك أنها تدخل على اسم الفاعل وشبهه من الصفات، فأدخلها العرب على الفعل المضارع المشابه لاسم الفاعل؛ وذلك ليظهروا ما لابد من إظهاره، وليبينوا جوازه، يقول ابن مالك: "مقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملاً على المعرِّفة، لأنها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات، ثم كان في التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان حاملهم على ذلك هو السبب، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار"[٢].

٤. دخول (أل) على الفعل المضارع وإن كان قليلاً مقارنة بعدم دخولها عليه، لكنه جاء في شواهد عدة، كما أنه لم يقلّ في أشعارهم، كما قلّ دخولها على الجملة الاسمية والظرف، كقول الشاعر:

---

(١) . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (١/٢٠١-٢٠٢)، حققه: محمد كامل بركات، دار الكاتب، مصر، (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م).

(٢) . ابن مالك، شرح التسهيل (١/٢٠٢).

مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم . . له دانَتْ رِقابُ بني مَعَدّ(١)

وقول الآخر:

من لايزال شاكراً على المَعَه(٢).

(أي الذين رسول الله منهم، والذي معه).

٥. استدل بعض النحاة كابن بَرهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل المضارع، فلو كان دخولها عليه شاذاً لما استدلّ بذلك على موصوليتها، وذكر ابن مالك أن استدلاله قوي؛ وذلك "لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في: الترضى، واليجدع، واليرى، واليروح أسماء بمعنى الذي، لا حرف تعريف"(٣).

(١). البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل (٦٨/٣) بلفظ (لهم)، وفي تمهيد القواعد (٦٩٠/٢)، وفي شرح الأشموني (١٥١/١).

(٢). البيت بلا نسبة في تمهيد القواعد (٦٩٠/٢) بزيادة (فهو حر بعيشةٍ ذات سَعَه)، وفي المقاصد النحوية (٤٤١/١) بزيادة (فهو حر بعيشِ ذات سَعَه)، وفي شرح الأشموني (١٥١/١).

(٣) . ابن مالك، التسهيل (٢٠١/١-٢١٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة:

أولاً: نتائج البحث:

توصل البحث إلى عددٍ من النتائج تتمثل في النقاط التالية:

١.تبين أن من طرائق العرب في حديثهم وضع الجمع موضع المفرد؛ وهذا مسوّغ لصحة من يقول بجواز مجيء تمييز(المائة) جمعاً.

٢. تبين أن قلة القائلين بالجواز لايعني ضعف الوجه أو خطأه خاصة إذا كان الوجه الضعيف مدعماً بقراءة قراءة متواترة.

٣. تبين اقتراب ابن مالك من الصواب في مسألة جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر؛ لقوة حججه، ولاعتماده على قراءة متواترة.

٤.تبين أن الحذف من طرائق العرب وعادتهم؛ وهذا من مسوغات صحة دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع.

٥.القراءة القرآنية المتواترة مقدمة على أي رأي بشري، وعلى أساسها تُقعد القواعد.

ثانياً: التوصيات:

١ــ أوصي الباحثين بمتابعة هذه المسائل والتنقيب عنها في كتب النحو، ودراستها في ضوء الخلاف النحوي.

المراجع

- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، مطبعة بريل، مدينة ليدن، ١٣٠٣هـ - ١٨٨٦م.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: الأنصاري، عبد الرحمن، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م.
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة، تحقيق: الأفغاني، سعيد، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الفكر، ١٩٧١م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: الفتلي، عبد الحسين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، كتاب الألفاظ، تحقيق: قباوة، فخر الدين، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٩٨م.
- ابن الشجري: هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: الطناحي، محمود محمد، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤١٣ه- ١٩٩١م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق: هنداوي، عبد الحميد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،١٤١٩ه -١٩٩٨م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، دار الشروق، ١٤٠١هـ.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ت.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

•ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
•ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق: محمد، السيد إبراهيم، بيروت، لبنان، دار الأندلس، (د.ت).
•ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تحقيق: محمد، عبدالسلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
•ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: بركات، محمد كامل، مصر، دار الكاتب، ١٩٦٧م.
•ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، شرح الكافية الشافية، تحقيق: هريدي، عبد المنعم أحمد، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م.
•ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: السيد، عبد الرحمن، والمختون، محمد بدوي، الطبعة الأولى، دار هجر، ١٩٩٠م.
•ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: ضيف، شوقي، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار المعارف، ١٤٠٠ه.
•ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: المبارك، مازن، وحمدالله، محمد علي، الطبعة السادسة، دمشق، سوريا، دار الفكر، ١٩٨٥م.
•ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، القاهرة، مصر، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
•ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تقديم: يعقوب، إميل، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م.
•أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: جميل، صدقي محمد، بيروت، لبنان، دار الفكر، ١٤٢٠ه.
•الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عيون السود، محمد باسل، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.

•الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حمد، حسن، إشراف: يعقوب، إميل بديع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
•الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح وتحقيق: حسين، محمد، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، د.ت.
•الألوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: عطية، علي عبد الباري، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ه.
•امرؤ القيس، جندح بن حجر، ديوان امرؤ القيس، تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٩٨٤م.
•الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: هنداوي، حسن، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم، (من الجزء الأول إلى الجزء الخامس) وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
•البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
•حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر
•الحطيئة، جرول بن أوس، ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: قميحة، مفيد محمد، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
•الدارمي، مسكين، ديوان الدرامي، جمع وتحقيق: الجبورى، عبد الله، العطية، خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، بغداد، دار البصري، ١٩٧٠م.
•الدقر، عبد الغني بن علي، معجم القواعد العربية، د.ط، د.ت
•الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: شلبي، عبد الجليل عبده ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الحديث، ١٤٢٦ه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

•الزمخشري، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غـوامض التنزيل، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ه.
•السلمي، عباس بن مرداس، ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: الجبوري، يحيى، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩١م.
•السمين، أحمد بن يوسف بن عبدالدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الخراط، أحمد محمد، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا، دار القلم، ٢٠٠٣م.
•سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: هارون، عبد السلام محمد، الطبعـة الثالثة، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي.
•السيرافي، أبوسعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: مهدلي، أحمد حسن، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
•السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: إبـراهيم، محمد أبو الفضل، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
•شداد، عنترة، ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة: مولوي، محمـد سـعيد، المكتب الإسلامي، د.ت.
•شُرَّاب، محمد بن محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٧م.
•العبادي، عدي بن زيد، ديوان العبادي، تحقيق وجمع: المعيبد، محمد جبار، بغداد، العراق، دار الجهورية، ١٣٨٥هـ–١٩٦٥م.
•العجاج، عبد الله بن رؤبة، ديوان العجاج، جامعة إنديانا، دار صادر، ١٩٩٧م.
•العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: البجاوي، علي محمد، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الجيل، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.
•عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، الطبعة: الثامنـة، عـالم الكتـب، ٢٠٠٣م.
•العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شـواهد شـروح الألفيـة المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: فاخر، علي محمد، السـوداني،

أحمد محمد توفيق، فاخر، عبد العزيز محمد، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

- الغطفاني، مزرد بن ضرار، ديوان الغطفاني برواية ابن السكيت وغيره وشرح ثعلب، تحقيق: عطية، خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، وزارة المعارف، مطبعة أسعد، ١٣٨٢ه-١٩٦٢م.
- الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد، وعوض، علي محمد، والمعصراوي، أحمد عيسى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: النجاتي، أحمد، والنجار، محمد، والشلبي، عبدالفتاح إسماعيل، الطبعة الأولى، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: البردوني، أحمد، وأطفيش، إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية، ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: شلبي، عبدالفتاح، الطبعة الثالثة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥ه.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق: رمضان، محي الدين، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ١٩٨١م.
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عظيمة، محمد عبد الخالق، عالم الكتب – بيروت، د.ت.
- المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: قباوة، فخر الدين، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ه - ١٩٩٢ م.
- المهدوي. أحمد بن عمّار، شرح الهداية، تحقيق ودراسة: حيدر، حازم سعيد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية،١٩٩٥م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

•ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: فاخر، علي محمد وآخرون، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار السلام، ١٤٢٨ه.

•النحاس، أحمد بن إسماعيل المرادي، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: إبراهيم، عبدالمنعم خليل، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية،١٤٢١ه.

•الواحدي، علي بن أحمد، التفسير البسيط، تحقيق: لجنة علمية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٩١٨١
٢.	Abstract	٩١٨٢
٣.	المقدمة	٩١٨٣
٤.	المسألة الأولى: الجر على الجوار.	٩١٨٦
٥.	المسألة الثانية: عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر	٩١٩٢
٦.	المسألة الثالثة: حذف العائد على الموصول.	٩٢٠٢
٧.	المسألة الرابعة: إضافة المائة إلى جمع.	٩٢٠٩
٨.	المسألة الخامسة: دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع.	٩٢١٤
٩.	الخاتمة	٩٢٢٠
١٠.	المراجع	٩٢٢١
١١.	فهرس الموضوعات	٩٢٢٧

تم بحمد الله